

في (عبد الملك بن عبد العزيز) الملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (٣٤) من الدستور  
نصدر اراءتنا باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام القانون .

الحسين بن طهول

١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ هجرية

الموافق ٣١ كانون الاول سنة ١٩٥٥ ميلادية

وزير الداخلية  
عمر مطر

رئيس الوزراء  
ابراهيم هاشم

\*\*\*\*\*

### اعلان

بتعيين ميعاد انتخاب اعضاء مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧

بناء على الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٣١ كانون الاول سنة ١٩٥٥ ميلادية والمتضمنة اجراء الانتخابات لمجلس النواب وبلاستناد الى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧ ، اعين يوم الاحد الواقع في ١٥ نيسان سنة ١٩٥٦ موعداً لانتخاب اعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه .

١٩٥٦/١/٢

رئيس الوزراء  
ابراهيم هاشم



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ الموافق ٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٥٥

عبد الملك بن عبد العزيز

صحيفة

١١٤٩ - ١١٥٠

قرار رقم ١٥ صادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور



هذا من الله على

## قرار رقم (١)

صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة ٥٧ من الدستور

بناء على طلب مجلس الوزراء اجتمع المجلس العالي من اجل تفسير حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من الدستور وبين ما اذا كانت هذه المادة تجيز حل مجلس النواب بارادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء وحده ام لا بد من ان يوقع - مع الملك - الوزير او الوزراء المختصون علاوة على توقيع رئيس الوزراء وهل ان الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩ كانون اول سنة ١٩٥٥ محل مجلس النواب التي لم توقع الا من رئيس الوزراء مستوفية الشروط الدستورية أم لا وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء المشار اليه وتدقيق نصوص الدستور تبين لنا :

- ١ - ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ المطلوب تفسيرها تنص على انه ( للملك ان يحل مجلس النواب ) .
  - ٢ - وان المادة ٤٠ من الدستور تنص على ان ( الملك يمارس صلاحياته بارادة ملكية وتكون الارادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير او الوزراء المختصين . يبدى الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التوقيع المذكورة ) .
  - ٣ - وان المادة ٣٠ منه تنص على ان ( الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية ) .
  - ٤ - وان المادة ٥١ منه تنص على ان ( رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته ) .
  - ٥ - وان المادة ٤٩ منه تنص على ان ( اوامر الملك الشفوية او الخطية لا تخلي الوزراء مسؤوليتهم ) .
- ومن هذه النصوص يتضح ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ المطلوب تفسيرها وان كانت اناطت حق حل مجلس النواب لجلالة الملك الا ان المادة ٤٠ منه قد رسمت الطريقة التي يمارس جلالة بواسطتها هذا الحق او ايا من حقوقه الاخرى المتصلة بالشؤون العامة فنصت على ان الملك يمارس صلاحياته بارادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير او الوزراء المختصين .
- وهذه القاعدة مستمدة من المبدأ الاساسي الذي يرفع المسؤولية عن الملك ويقصرها على الوزراء طبقاً لحكم المواد ٣٠ و ٤٩ و ٥١ المدرجة اعلاه ، اذ ما دام ان الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسؤولة عن السياسة العامة ليجب ان تشترك في التوقيع على الارادات التي يمارس فيها جلالة الملك صلاحياته حتى تتحمل المسؤولية وفقاً لقواعد المسؤولية الوزارية المنصوص عليها في الدستور .

ولهذا فان اية ارادة ملكية يباشر فيها جلالة الملك احدى صلاحياته المتصلة بحياة الدولة العامة لا تكون مستوفية شروطها الدستورية بموجب المادة ٤٠ الا اذا وقعها مع الملك كل من :

١ - رئيس الوزراء :

٢ - والوزير أو الوزراء المختصين .

ولهذا واضح من الصيغة التي استعملها واضع الدستور في المادة ٤٠ ، اذ ان عبارة ( الوزير أو الوزراء المختصين ) الواردة في هذه المادة قد عطفت على عبارة ( رئيس الوزراء ) ( بواو ) العطف التي هي لطاقي الجمع لا ( باو ) التي هي للتخيير بين الامرين .

أما حق الملك في تعيين رئيس الوزراء واقالته وقبول استقالته بارادة ملكية موقعة من جلاليته فحسب فأمر استثنائي لاستحالة اشتراك اي من الوزراء معه بسبب عدم وجود وزارة قائمة اذ ذلك .

ونخرج من هذا ان الارادة الملكية محل مجلس النواب لا تكون مستوفية شروطها الدستورية الا اذا وقعها الوزير أو الوزراء المختصون علاوة على توقيع رئيس الوزراء .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٥٦/١/٤

عضو العين	عضو العين	عضو العين	عضو العين	رئيس المجلس العالي رئيس محكمة التمييز
نديم الملاح	صالح بيسو	فلاح المدادجة	عبد الرحمن الرشيدات	علي مسبار
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
علي زين العابدين	فواز الروسان	الياس الخوري	موسى الساكت	



هذا من الملاح